تركيا تواصل دعمها اللامحدود لقطر وترسل دفعة سادسة من الجنود للدوحة

الثلاثاء 18 يوليو 2017 10:07 م

أعلنت وزارة الدفاع القطرية، مساء الثلاثاء، عن وصول الدفعة السادسة من القوات التركية إلى الدوحة، من أجل القيام بمهامها التدريبية، في إطار التعاون العسكري المشترك بين البلدين.

وانضمت الدفعة، عقب وصولها، إلى القوات التركية الموجودة في الدوحة، بحسب ما نشر حساب الوزارة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، وباشرت مهامها ضمن اتفاقية الدفاع المشتركة التي وقعت بين الدوحة وأنقرة.

وفي الثامن من يونيو الماضي، أعلنت مديرية التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع القطرية عن وصول أولى طلائع القوات التركية إلى الدوحة. وأجرت هذه القوات أول تدريباتها العسكرية في كتيبة طارق بن زياد في العاصمة القطرية الدوحة، وقد شملت التدريبات عرضاً بالدبابات العسكرية داخل الكتيبة.

وجاء إرسال أول دفعة بعد أيام قليلة من إقرار البرلمان التركي إرسال قوات تركية إلى قطر، وتصديق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على القرار.

وتهدف اتفاقية الدفاع المشترك الموقّعة بين الدوحة وأنقرة إلى زيادة القدرات الدفاعية للقوات المسلحة القطرية، من خلال تدريبات مشتركة، ودعم جهود مكافحة الإرهاب، وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وقادت الإمارات والسعودية حملة مسعورة ضد قطر على خلفية مواقف الأخيرة الداعمة للثورات العربية وحركة حماس والإخوان المسلمين، وصلت ذروتها بقطع العلاقات السياسة والدبلوماسية مع قطر، وحصارها عبر إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية أمام الإمارة الخليجية، ومضت في ركابهما عدة دول تابعة لهما من بينها نظام الانقلاب في مصر.

فيما لم تقم قطر بالتصعيد ضد تلك الدول، واستطاعت احتواء وامتصاص الحصار المفروض عليها وأعلنت مؤخرا نجاح خطتها في كسره.

وقدمت الدول الأربع مساء يوم 22 يونيو الماضي إلى قطر، عبر الكويت، قائمة تضم 13 مطلبًا لإعادة العلاقات مع الدوحة، من بينها اغلاق قناة "الجزيرة"وطرد أفراد جماعة الإخوان المسلمين وتسليمهم لنظام الانقلاب فب مصر، وأمهلتها 10 أيام لتنفيذها.

وهي المطالب التي اعتبرت الدوحة أنها "ليست واقعية ولا متوازنة وغير منطقية وغير قابلة للتنفيذ"، ومع انتهاء المهلة الأولى منتصف ليل الأحد الماضي، طلبت الكويت مهلة 48 ساعة إضافية وافقت عليها الدول الأربعة انتهت منتصف ليل الثلاثاء-الأربعاء.

يذكر أن تركيا أعلنت وقوفها مع قطر ضد الحصار الظالم وإمدادها بكل ما يلزمها من احتياجات غذائية وحياتية، كما فعلت ذلك عدة دول أخرى من بينها المغرب، فيما رفضت دول غربية وعلى رأسها ألمانيا الحصار، وطالبت بالحوار من أجل حل الأزمة.